الأنباء
الثلاثاء 19 نوفمبر 2013

تحليل إخباري

هل بدأت «معركة القلمون» الكبرى؟

بيروت: المؤشرات الميدانية توحي بأن معركة القلمون، التي حكي الكثير عنها منذ معركة القصير، قد بدأت: استقدام القوات النظامية ومقاتلي المعارضة تعزيزات الى المنطقة، غارات الطيران الحربي على محيط بلدة «قارة» والقصف على مناطق يبرود والزبداني وجرد تلفيتا، اشتباكات عنيفة على الطريق بين دمشق وحمص من جهة مدينتي النبك وقارة، حشد حزب لله آلاف المقاتلين على الجانب اللبناني من الحدود مع القلمون وفق تقرير «المرصد السوري»، نزوح آلاف السوريين من مناطق القتال، وخصوصا الى بلدة عرسال الحدودية، هذه كلها مؤشرات تدل الى أن معركة القلمون بدأت، وأن القرار السياسي العسكري المتخذ بشأنها وضع موضع التنفيذ الفعلي وتهدف بشكل مباشر الى تحقيق هذه الأهداف المتلازمة:

● الهدف الأول «عملاني»: تأمين مدخل دمشق الرئيسي من جهة الغوطة الشرقية والطريق الدولي الرابط بين دمشق وحمص، وإبعاد التهديد العسكري عن العاصمة والإمساك بجبهة حمص.

● الهدف الثاني «أمني»: إقفال المنفذ الوحيد المتبقي كخط إمداد وتواصل للمعارضة السورية مع الداخل اللبناني عبر عرسال. وهذه نقطة تقاطع مصالح بين الجيش السوري وحزب لله الذي يعتبر «القلمون» مصدرا لكل عمليات التسلل والتفجير والقصف الصاروخي التي تستهدف مناطق نفوذه في البقاع الشمالي والضاحية.

● الهدف الثالث «سياسي»: التأكيد على ميزان القوى الجديد على الأرض الذي يرجح أكثر فأكثر لمصلحة الجيش السوري النظامي الذي يسجل تقدما في حلب وريف دمشق، وهذا التغيير الميداني في ظل ارتباك سياسي وميداني لدى المعارضة يمضي فيه النظام قدما مستفيدا من عدة عوامل دولية وإقليمية مساعدة منها: الوقت الضائع الفاصل عن «جنيف ـ 2» الذي تحدد له مواعيد افتراضية ولكنه يتأخر وينتظر تبلور الوضع على الأرض، والانشغال الأميركي والدولي بالمفاوضات مع إيران في الملف النووي، والتحول التركي نحو إيران من «البوابة العراقية»، و«المشادات» الأميركية مع كل من إسرائيل والسعودية .. الخ.

وهذا التقدم على الأرض يسعى النظام الى إحرازه ليس فقط لتعزيز أوراقه وموقعه التفاوضي على طاولة جنيف وإنما لتغيير قواعد اللعبة ووضع أسس جديدة لـ «جنيف ـ 2» استنادا الى الوضع الجديد في الميدان.

فالأمور حسب أوساط القيادة السورية تغيرت تماما وتحديد هدف «جنيف ـ 2» بتسليم السلطة الى «هيئة انتقالية» لم يعد واقعيا في ضوء التقدم الذي يحرزه الجيش السوري وحالة التراجع والتفكك في صفوف المعارضة، في «جنيف ـ 1» كان النظام هو الطرف الضعيف والآن صار الوضع معكوسا النظام هو الطرف الأقوى، ولذلك لا يمكن الاستمرار بصيغة «جنيف ـ 1» ولابد من طرح صيغة جديدة للتسوية.

«فكرة أو قناعة أنه قادر على الحسم العسكري» ما تزال موجودة لدى النظام السوري، وهذه القناعة هي التي تحدد محور خطه السياسي الرئيسي وخصوصا في تعامله مع «جنيف ـ 2» كعملية ديبلوماسية في إطار علاقاته الدولية وكمقدمة لاستيعاب قوى المعارضة الوطنية (غير الإسلامية) في حكومة المصالحة وإعادة الإعمار.

وفي وقت بدأت أخبار التطورات العسكرية تطغى مجددا على المشهد السوري مقابل انحسار التطورات على المسار السياسي، فإن الأميركيين والأوروبيين بدأوا يلاحظون تبدلا في موازين القوى على الأرض، واشتدادا في حدة العمليات العسكرية التي زادت في الصعوبات والتعقيدات المحيطة بـ «جنيف ـ 2» وتدفع الى تأجيله الى بدايات العام الجديد على أقل تقدير، والأنظار تحولت منذ أيام من «طاولة جنيف» الى «جبهة القلمون» التي ينظر الى المعركة فيها على أنها «نقطة تحول في مسار الحرب» تفوق أهمية معركة القصير، وأنها تتجاوز مجرد كونها معركة للسيطرة العسكرية والاستيلاء على أجزاء ومناطق جغرافية لتكون معركة تحديد الأحجام الإقليمية في مرحلة التصفيات النهائية.

أحد الشهود الرئيسيين في قضية هروب السجناء المتهم فيها مرسي

مجهولون يغتالون ضابطاً مصرياً مسؤولاً عن ملف «الإخوان»

مصريون يمرون امام مدرعة في شارع محمد محمود بالقرب من ميدان التحرير امس (رويترز)

القاهرة ـ وكالات: أكد مصدر أمني مسؤول بوزارة الداخلية المصرية أن مجهولين استهدفوا المقدم محمد مبروك الضابط بقطاع الأمن الوطني والمسؤول عن متابعة نشاط جماعة الإخوان، أثناء خروجه من مسكنه بجوار مول السراج بمدينة نصر، حيث أطلقوا عليه وابلا من الأعيرة النارية، ليصاب بـ7 طلقات، أدت إلى مقتله وسط حالة من الرعب انتابت المتواجدين بالمنطقة.

يذكر أن المقدم محمد مبروك هو أحد الشهود الرئيسيين في قضية هروب السجناء من سجن وادي النطرون والمتهم فيها الرئيس السابق محمد مرسي، وكان من المنتظر أن يدلي بشهادته في الجلسة القادمة لمحاكمته.

ووفق ما نشرته صحيفة «اليوم السابع» كلف النائب العام المستشار هشام بركات نيابة مدينة نصر بفتح تحقيق عاجل في حادث اغتيال مبروك، وأمر الأجهزة الأمنية باتخاذ الإجراءات اللازمة والتحري عن الحادث.

من جانبها، قالت وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية إن مسؤول ملف جماعة الإخوان المسلمين بقطاع الأمن الوطني بوزارة الداخلية المصرية اغتيل مساء اول من امس برصاص مجهولين في القاهرة.

واضافت ان المهاجمين أطلقوا النار على محمد مبروك وهو برتبة مقدم بينما كان يغادر منزله في حي مدينة نصر بشمال شرق العاصمة.

ونقلت قول مصدر أمني «قام مجهولون يستقلون سيارة بيضاء بإطلاق سبع رصاصات عليه مما أدى إلى استشهاده على الفور».

وتعرض وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم لمحاولة اغتيال قرب مسكنه في حي مدينة نصر في سبتمبر.

وقالت بوابة الأهرام على الإنترنت نقلا عن مصدر أمني ان ثلاثة أشخاص شاركوا في اغتيال مبروك، وأضافت أن مبروك كان يشارك في جمع التحريات في قضية محاولة أغتيال وزير الداخلية التي أعلنت جماعة إسلامية متشددة تنشط في سيناء مسؤوليتها عنها الشهر الماضي.

وقال مصدر قضائي لـ «رويترز» طلب ألا ينشر اسمه ان مبروك كان مشاركا أيضا في جمع التحريات في قضية هروب مرسي وأعضاء قياديين آخرين في جماعة الإخوان المسلمين من سجن وادي النطرون شمال غربي القاهرة في خامس أيام الانتفاضة الشعبية التي أطاحت بالرئيس الأسبق حسني مبارك عام 2011، وكانت السلطات ألقت القبض عليهم قبل ذلك بيوم. وقطاع الأمن الوطني هو التسمية الجديدة لجهاز مباحث أمن الدولة الذي اشتهر في عهد مبارك بتعذيب وملاحقة معارضين سياسيين.

وكان وزير الداخلية أعاد قبل شهور إلى الخدمة بقطاع الأمن الوطني ضباطا أبعدوا من جهاز مباحث أمن الدولة بعد الانتفاضة كما أعاد جمع التحريات السرية عن التيار الديني.

وبعد عزل مرسي، تصاعدت هجمات متشددين يعتقد أنهم يؤيدونه على أهداف للجيش والشرطة في محافظة شمال سيناء. وتوقع محللون أن تمتد الهجمات إلى خارج المحافظة التي تتاخم إسرائيل وقطاع غزة ولا توجد بها كثافة سكانية وتتخللها جبال وعرة.

وفد الحكومة السورية يتباحث مع مسؤولين روس للتحضير له.. وإخوان سورية يستبعدون انعقاده

بان كي مون يأمل في انعقاد «جنيف 2» منتصف ديسمبر

لاجئات سوريات ينتظرن دورهن للتسجيل بعد نزوحهن الى بلدة عرسال قادمات من القلمون (أ ف ب)

عواصم ـ وكالات: توقع الامين العام للامم المتحدة بان كي مون أن يفتتح «في منتصف ديسمبر» المقبل مؤتمر «جنيف 2» للسلام في سورية بعد تأجيله عدة مرات.

وقال بان كي مون للصحافيين «لا استطيع ان أعلن موعدا في هذه اللحظة لكن هدفنا هو منتصف ديسمبر».

وأوضح ان الموفد الدولي الاخضر الابراهيمي سيحاول تحديد هذا الموعد خلال لقاء مع ممثلين اميركيين وروس في 25 نوفمبر.

وقال بان كي مون «سيدرسون ذلك واذا كان الامر ممكنا آمل ان يتمكنوا من تحديد موعد وان اتمكن من اصدار بيان في هذا الشأن».

وكانت صحيفة الوطن السورية القريبة من السلطات ذكرت الخميس نقلا عن مصدر ديبلوماسي في باريس ان «وزير الخارجية الأميركية جون كيري أبلغ نظيره الفرنسي لوران فابيوس أن واشنطن وموسكو تسعيان لعقد المؤتمر الدولي حول سورية في 12 من ديسمبر القادم». إلى ذلك، وصل وفد من حكومة الرئيس بشار الأسد إلى موسكو أمس لإجراء مباحثات مع المسؤولين الروس تتعلق بالتحضير لـ «جنيف 2». وذكرت وكالة الأنباء الروسية «نوفوستي»، أن الوفد السوري الذي يضم مستشارة الرئيس بثينة شعبان، والنائب الأول لوزير الخارجية فيصل المقداد، ومسؤول الشؤون الأوروبية في الخارجية السورية أحمد عرنوس، وصل إلى العاصمة الروسية موسكو ليبحث مع المسؤولين الروس التحضير لمؤتمر دولي خاص بالسلام في سورية.

وذكرت الوكالة أن وفد الحكومة السورية اجتمع مع مبعوث الرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط ميخائيل بوغدانوف، ونائب وزير الخارجية الروسي غينادي غاتيلوف. على الطرف المقابل، استبعد المراقب العام للإخوان المسلمين في سورية رياض الشقفة أن يعقد مؤتمر «جنيف 2»، وأكد رفضه قبول أن يكون الرئيس الحالي بشار الأسد جزءا من مستقبل سورية.

وقال في حوار مع صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية نشرته أمس: «لن نخضع لأي ضغط دولي في موضوع استمرار بشار الأسد تحديدا، وهو شرط مسبق لأي حوار. يمكننا محاورة المدنيين من النظام، وليس من تلطخت أيديهم بالدماء، لكن لن نقبل أن يكون الأسد ونظامه الأمني جزءا من مستقبل سورية». وقال: «المجتمع الدولي يبحث عن بديل يرضى عنه. والغرب يخاف من البديل الإسلامي ولا يريد الإسلاميين، وهذا ما يؤخر دعم الثورة السورية. وهو ما سيمنع أيضا الوصول لتسوية سياسية في جنيف 2. وأقول بصراحة: أنا لا أعتقد أن مؤتمر جنيف 2 سينعقد، وإذا انعقد فلن يصل لنتيجة». وعزا الشقفة سبب تأخر انتصار الثورة السورية إلى «موقف إيران العدائي والطائفي»، ورأى أن «المشروع الشيعي ـ الإيراني بحاجة إلى مشروع سني مقابل، والسعودية مؤهلة لقيادة المشروع السني».

الأمين يعلّق على فسخ باسم يوسف لعقده: الأزمة مالية.. واحتمال عرض حلقته وارد لأنها غير مسيئة

القاهرة ـ العربية.نت: في أول تعليق له على قرار الشركة المنتجة لبرنامج «البرنامج» الذي يقدمه باسم يوسف، بفسخ التعاقد مع قناة «سي بي سي»، أكد محمد الأمين رئيس مجلس إدارة قنوات «سي بي سي» أن الموضوع لم يعد مقتصرا في الوقت الحالي على البيانات الصحافية، ولكنه تعدى ذلك إلى الإجراءات القانونية في الوقت الحالي، معتبرا أن الأمر برمته الآن في يد المستشار القانوني، خاصة أن الأمين يتواجد في الوقت الحالي خارج مصر.

وحول جلسة التفاوض التي جمعت الأمين بمسؤولي برنامج باسم يوسف، أوضح أنها كانت للبحث عن حلول، مؤكدا أن علاقته بباسم يوسف على المستوى الشخصي جيدة للغاية، ولكنه اعتبر أن المشاكل التجارية كانت أكبر منه ومن باسم يوسف، وهي متعلقة بشركة «Q Soft» منتجة البرنامج.

وأشار إلى أنهم تبادلوا الآراء في الجلسة، ولكنهم فشلوا في إيجاد حلول مالية للمشاكل التي نشبت أخيرا بين الطرفين.

وحول مصير الحلقة الثانية من البرنامج التي منعت من العرض، فجر الأمين مفاجأة، مؤكدا أنه إن كان جائزا قانونا عرض الحلقة فإنه سيقوم بعرضها عبر قناة «CBC»، مشيرا إلى أنه يود في البداية أن يتأكد أنه لا توجد أي أزمات قانونية متعلقة بالحلقة الثانية من حيث تبعيتها للقناة أم للشركة المنتجة، وشدد الأمين على أن الحلقة لا يوجد بها ما يسيء من حيث المحتوى، وأنه لا يوجد شيء تحجب من أجله، ولكن ما عطل عرضها هو المشاكل التجارية.

من جهته، أكد المستشار القانوني للشركة المالكة لقنوات «سي بي سي» طاهر الخولي، أنه لم يعد هناك مجال للحديث في النزاع القائم بعد قرار الشركة فسخ التعاقد.

وأضاف المستشار القانوني أن الأمر الآن أصبح في يد القضاء، كاشفا أن القناة تلقت قبل يومين طلبا من الشركة المنتجة للبرنامج، يفيد برغبتها في فسخ التعاقد، وهو ما دفعهم إلى الاستعداد لتقديم جميع المستحقات المالية والوفاء بالالتزامات الخاصة بهم في التعاقد، استجابة لرغبة المشاهدين، ولكن القرار المفاجئ للشركة المنتجة جعل الأمر برمته في يد القضاء.

يذكر ان شركة «كيوسوفت»، المنتج الحصري لبرنامج «البرنامج»، قد قررت امس الاول فسخ عقدها مع الشركة المالكة لقناة «سي بي سي»، مع اتخاذ كل الإجراءات القانونية الكفيلة بتعويضها عن الأضرار المادية والأدبية التي لحقت بها وبالحفاظ على حقوقها، مبررة قرارها بأن القناة أصدرت في وقت سابق حججا واهية تثير الشك بخصوص وقف «البرنامج»، وأعقبت ذلك بإصدار بيان مهين تم فيه التشهير بالشركة مثل عدم الالتزام بالسياسة التحريرية للقناة، وكذلك عدم الالتزام بتسليم الحلقات المتفق عليها، والإصرار على الحصول على مبالغ مالية إضافية كشرط لإنتاج حلقات جديدة، وهي «مجرد حجج الهدف منها تبرير قرار القناة المتعسف بوقف عرض «البرنامج»، وهو قرار مفاجئ ومثير للريبة، ولا تبرره هذه الحجج، خاصة أن «البرنامج» عرض على القناة على مدى أكثر من سبعة أشهر بنجاح كبير».

وفاة قائد لواء التوحيد أحد أبرز قادة الجيش الحر متأثرا بجراحه

غارات على الحدود اللبنانية واستمرار القذائف على أحياء دمشق

عواصم ـ وكالات: قتل شخصان على الأقل أمس، بغارة شنتها طائرة حربية سورية على منطقة محاذية للحدود اللبنانية ـ السورية في وادي البقاع شرق لبنان.

وقالت الوكالة الوطنية للإعلام الرسمية، ان حسن وخالد الحجيري، وهما من بلدة عرسال، قتلا بغارة للطيران السوري على الحدود مع لبنان في جرود عرسال.

ويزيد هذا الحادث منسوب التوتر في تلك المنطقة إثر ارتفاع حدة الاشتباكات بين الجيش السوري والمعارضة السورية في إطار «معركة القلمون».

بدورها، أكدت شبكة شام الاخبارية أن قصفا عنيفا براجمات الصواريخ والمدفعية الثقيلة تعرضت له بلدة قارة التي تشكل قلب معركة القلمون والمناطق المحيطة بها تخللتها اشتباكات عنيفة على أطراف البلدة والطريق الدولي دمشق ـ حمص.

كما قتل شخصان وجرح آخرون إثر سقوط قذائف هاون على حيين في وسط العاصمة السورية، حسبما افادت وكالة الانباء الرسمية (سانا). وأوردت الوكالة نقلا عن مصدر في قيادة شرطة دمشق خبر «استشهاد مواطنين اثنين واصابة آخرين من جراء سقوط قذائف هاون أطلقها ارهابيون (في اشارة الى مقاتلي المعارضة) على حي القصاع وفي حي الزبلطاني» في دمشق.

وأكد المرصد السوري لحقوق الانسان مقتل شخصين، مشيرا الى سقوط قذائف هاون اخرى في منطقة الشيخ رسلان وقرب المدينة الجامعية في محيط ساحة الأمويين ومنطقتي الزبلطاني وباب توما.

من جهة أخرى، توفي قائد لواء التوحيد عبدالقادر صالح الذي يعتبر من ابرز القادة العسكريين في الجيش الحر أمس متأثرا بجروح أصيب بها الخميس الماضي في غارة جوية نفذتها طائرات النظام في منطقة حلب، بحسب ما ذكر اللواء والمرصد السوري لحقوق الانسان. وأوردت احدى صفحات لواء التوحيد على موقع فيسبوك صباح أمس «نزف إليكم نبأ استشهاد قائد لواء التوحيد المجاهد عبدالقادر الصالح».

وجاء في بريد الكتروني للمرصد السوري لحقوق الانسان «استشهد قائد لواء التوحيد عبدالقادر صالح المعروف بحجي مارع، متأثرا بجروح أصيب بها الخميس الفائت اثر استهداف الطيران الحربي قياديي لواء التوحيد في مدرسة المشاة التي استشهد فيها أيضا يوسف العباس المعروف بأبو الطيب، المسؤول الأمني في اللواء، بينما أصيب القائد العام للواء عبدالعزيز سلامة بجروح طفيفة».

وأوضح مدير المرصد رامي عبدالرحمن انه «تم نقل صالح الى مستشفى في تركيا حيث توفي». وكان أبوالطيب وعبدالقادر صالح في سيارة داخل القاعدة التي يسيطر عليها اللواء منذ اكثر من سنة، عندما استهدفا بالغارة. وأوقف لواء التوحيد بعد الغارة نحو ثلاثين شخصا للاشتباه بأنهم «تخابروا» مع النظام وزودوه بمعلومات.

وكان عبدالقادر صالح كذلك عضوا في هيئة الأركان للجيش السوري الحر كممثل للجبهة الشمالية، ويعتبر من ابرز القادة الميدانيين الذين ساهموا في معركة حلب التي بدأت في صيف 2012.

ويعتبر لواء التوحيد قريبا من حركة الاخوان المسلمين، احد ابرز مكونات المعارضة السورية. ويبلغ عديد عناصره نحو ثمانية آلاف. ويأتي مقتله في وقت أحرزت قوات النظام السوري تقدما على الأرض في مناطق استراتيجية في محافظة حلب.

في المقابل، تعرض النظام السوري لضربة أمنية قوية عندما قام مقاتلو المعارضة بتفجير مبنى إدارة المركبات في ضاحية حرستا أسفر عن مقتل 31 شخصا.

وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان ان من بين الذين لقوا حتفهم عناصر من القوات الحكومية السورية، مضيفا ان المبنى انهار عقب الانفجار.

وذكر الجيش الحر أنه فجر مبنى إدارة المركبات العسكرية في حرستا بريف دمشق ودمره بشكل كامل، ونقل ناشطون على مواقع الإنترنت صورا قالو انها لعملية تدمير المبنى كليا.

وأودت العملية بحياة العشرات من قوات النظام، بالإضافة إلى مقتل 4 ضباط كبار، بينهم ثلاثة عمداء واللواء أحمد رستم نائب قائد إدارة المركبات.

وأوضحت المعطيات الأولية، وبحسب مصادر المعارضة، إلى أن المتفجرات وضعت إما داخل المبنى وإما في أسفله، وتحديدا عبر نفق حفر سرا تحت مبنى الإدارة في إشارة إلى أن مقاتلين معارضين تمكنوا من التسلل إلى داخل القاعدة العسكرية.

«الخمسين» تقر مواد السلطة القضائية بـ «التوافق بين أعضائها» وتنهي أعمالها خلال أيام

القاهرة ـ أ.ش.أ ـ وكالات: أكد الكاتب محمد سلماوي المتحدث الرسمي باسم لجنة الخمسين لتعديل الدستور بأن «اللجنة انتهت في ساعة متأخرة من مساء أمس الاول من باب السلطة القضائية بمختلف فروعه الخاصة بالأحكام العامة والقضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة، والمحكمة الدستورية العليا والهيئات القضائية والمحاماة» مشيرا إلى «ان اللجنة ستنتهي من كامل أعمالها خلال ايام ، اي قبل نهاية شهر نوفمبر الجاري». وقال سلماوي، في تصريح صحافي أمس إنه «تم إقرار جميع مواد السلطة القضائية بالتوافق بين أعضاء اللجنة، مشيرا إلى أن اللجنة لم يعد أمامها غير المواد الخاصة بالقوات المسلحة، وديباجة الدستور والمادة الانتقالية المتعلقة بنظام الانتخابات البرلمانية القادمة، وستناقشها خلال اليومين القادمين. وقال سلماوي بحسب «الجزيرة نت»: «إن مواد القوات المسلحة في الدستور والتي ستناقشها اللجنة خلال اليومين القادمين، تعد الأكثر إثارة للجدل، خاصة المتعلقة بتعيين وزير الدفاع ومحاكمات المدنيين عسكريا والأنشطة الاقتصادية للقوات المسلحة». وطالب نجيب جبرائيل مدير منظمة الاتحاد المصري لحقوق الإنسان لجنة الخمسين بأن يكون هناك نص في الدستور يقضي بالتمييز الإيجابي للأقباط. وهدد بأنه إن لم يتم النص على ذلك في الدستور فسيكون للأقباط فيه رأي آخر، حسب تعبيره. وقد نظم عشرات المسيحيين وقفة احتجاجية أمام مقر مجلس الشورى في القاهرة لـ «المطالبة بإقرار حصة للمسيحيين في المجالس المنتخبة والنص على مدنية الدولة في الدستور، وحمل المحتجون لافتات تطالب بالتمييز الإيجابي للمرأة والأقباط والشباب، وأخرى تعبر عن رفضهم لما سموه الدولة الدينية».

وكان البابا تواضروس بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية رفض في تصريحات الأسبوع الماضي فكرة تخصيص حصة للأقباط في انتخابات مجلس الشعب، وقال إن ذلك سينعكس سلبا على المجتمع.